وصفها سكان المدينة بأنها «حرب عالمية ثالثة»

الجيش يبدأ معركة حلب ويتقدم في خمس جبهات دفعة واحدة

| حلب - الوطن

بدأ الجيش العربي السوري عملية عسكرية ضخمة في حلب أفضت في ليلتها الأولى إلى تقدمه في أربع جبهات دفعة واحدة هي بني زيد والليرمون والخالدية والزهراء ومزارع الملاح الشمالية ملحقاً هزائم نكراء بالمسلحين الذين لم تجد تعزيزاتهم نفعاً في تعزيز صمودهم أو وقف اندحارهم.

وأكدت مصادر ميدانية لـ«الوطن» أن الجيش بالتعاون مع القوات الرديفة أطلق عملية عسكرية منتصف ليل أمس الأول أشعلت جبهات حلب وخطوط التماس فيها بعد تمهيد ناري مدفعي وصاروخي وجوي شارك فيه سلاحا الجو في الجيشين العربي السوري والروسي الذي سجلت مقاتلاته عودة ملحوظة إلى الجبهات في المدينة والريف الشمالي، ما شكل ضغطاً كبيراً على المسلحين الذين اضطروا إلى إخلاء بعض مواقعهم في حي بني زيد تحت وقع الكثافة النارية التي لم تعهدها حلب من قبل والتي وصفها سكان المدينة على أنها حرب عالمية ثالثة.

وأوضح المصدر أن العملية البرية للجيش وحلفائه انطلقت مباشرة بعد عملية التمهيد الناري والجوي في المحور الشمالي والشمالي الغربي للمدينة والممتد من بني زيد مروراً بمنطقة الليرمون الصناعية وحي الخالدية وصولاً إلى حي الزهراء وليخرق الجيش دفاعات المسلحين في المنطقة برمتها التي شهدت استغاثات المسلحين بطلب النجدة جراء انسحاباتهم المتكررة وارتفاع أعداد قتلاهم وجرحاهم إلى العشرات وعجزهم عن سحب جثث القتلى تحت وطأة تقدم الجيش والقصف الكثيف.

وخلال ساعات وحتى مطلع فجر أمس سجل الجيش تقدماً ملحوظاً على جبهات القتال كسر فيه خطوط التماس القديمة التي ظلت صامدة لأكثر من سنتين وبسط سيطرته على نقاط مهمة في بني زيد الذي انسحبت منه مجموعات مسلحة مهمة خصوصاً من طرفه المتاخم للريف الشمالي مثل مجموعة أحمد الرجب ومجموعة أحمد قدور سوادي إلى منطقة عنجارة غرب حلب ومجموعات أخرى فرت عبر طريق الكاستيللو إلى الريف الشمالي وتولى سلاح الجو ملاحقة فلولهم وإيقاع خسائر جسيمة في صفوفهم.

قوات سورية جنوب حلب (وكالات – أرشيف)

كما بسط الجيش سيطرته على منطقة المحالج الواقعة بين حي الخالدية ومنطقة الليرمون التي بسط الجيش هيمنته فيها على معملي سرحيل وشبيب المتاخمين لحي بني زيد في حين مد الجيش نفوذه إلى ١٠ كتل سكنية في حي الزهراء غرب جامع الرسول الأعظم الذي شهد اشتباكات عنيفة سمع صداها في جميع أحياء حلب ولم تسطع شمس أمس إلا وثبت الجيش وجوده في المناطق التي سيطر عليها ولتسود حال من الهدوء بعدئذ. في الريف الشمالي المتاخم لحلب، شنت وحدة من الجيش بمؤازرة القوات الصديقة هجوماً كاسحاً باتجاه مزارع الملاح الشمالي التي غدت وخلال فترة قصيرة بعد تمهيد ناري كثيف ومشاركة فاعلة من سلاح الجو في قبضة الجيش فاتحة المجال أمامه للتقدم نحو طريق الكاستيللو آخر ممر لمسلحي أحياء حلب الشرقية نحو الريف الشمالي والعالم الخارجي.

وأفاد خبراء عسكريون لـ«الوطن» بأن الجيش تعمد عبر سلاح الطيران منذ بدء المعركة قطع طريق الكاستيللو نارياً وطوال سير المواجهات، الأمر الذي حال دون قدوم مؤازرات من الأحياء الشرقية للمدينة إلى جبهات القتال بالتوازي مع قصف خطوط إمداد المسلحين القادمة من الريف الغربي للمحافظة.

ولإشغال المسلحين وفي مقدمتهم جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، فتح الجيش جبهات خطوط التماس في المدينة القديمة وحي المشارقة المقابل لبستان القصر وجبهة سيف الدولة في حين أشغلهم بقصف مكثف في جبهتي الراشدين الرابعة والخامسة جنوب غرب المدينة للحؤول دون تنقل مقاتليهم إلى جبهات القتال التي أحرز فيها تقدما لافتاً.

وبذلك قطع الجيش الطريق على رهانات المسلحين والتي عولت على غرورهم بتحقيق مزيد من الخروقات في جميع جبهات حلب بعد خروقات جبهة الريف الجنوبي في بلدة خان طومان ومحيطها ولتعود المبادرة إلى يد الجيش الذي من المتوقع أن يكمل مشوار عمليته العسكرية التي بدأها بزخم خلال الأيام المقبلة وأن ينقل المعارك إلى الريف الجنوبي لاسترداد ما فقده من مناطق قريباً.

في موقف من شأنه إغضاب تركيا

واشنطن لا تعتبر الاتحاد الديمقراطي «منظمة إرهابية»

| وكالات

في موقف من شأنه إغضاب المسؤولين الأتراك، أعلن السفير الأميركي لدى تركيا جون باس مجدداً أن بلاده لا تعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري «منظمة إرهابية».

وقال باس في حفل استقبال في ولاية أضنة جنوب تركيا: «كما ذكر (مسؤولون) في واشنطن في وقت سابق، فإن الولايات المتحدة لا تعدّ حزب الاتحاد الديمقراطي منظمة إرهابية».

وحاول تهدئة الخلاف مع أنقرة بخصوصه، عندما قال إن الولايات المتحدة «تصنف (حزب العمال الكردستاني) «بي. كي. كي» منظمة إرهابية وتستنكر هجماته، ولكنها على الرغم من ذلك تتفهم حساسية تركيا تجاه مجموعات تدعم «بي كي كي».

وتعد تركيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب التابعة له، منظمات إرهابية، وتعتبرهما امتدادين سوريين لحزب العمال الكردستاني، والذي أطلق حملة عسكرية ضد الدولة التركية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

ومن جهة أخرى، تتعامل الولايات المتحدة مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات الحماية الشعبية على أنهما شريك «موثوق» في قتالها ضد تنظيم داعش.

وتقود الولايات المتحدة تحالفًا يضم ٦٦ دولة لقتال تنظيم داعش في سورية والعراق. وتُعد قاعدة إنجرليك الجوية في ولاية أضنة جنوب تركيا منطلقًا أساسيا لعمليات التحالف.

وإلى جانب الطائرات الأميركية في قاعدة إنجرليك، توجد طائرات من ألمانيا، وبريطانيا، وقطر والسعودية تشارك في العمليات ضد داعش.

وأشار السفير الأميركي إلى أن دول التحالف تواصل قتالها ضد تنظيم داعش من عدة أماكن بما في ذلك قاعدة إنجرليك الجوية بهدف الحد من تمدد تنظيم داعش والقضاء عليه بأقرب وقت ممكن، مضيفاً إن داعش خسر نحو ٥٠ بالمئة من المساحة التي يسيطر عليها في العراق و٢٠ في سورية.

وأضاف: «لدينا الكثير لنقوم به (لهزيمة داعش). سندعم المجموعات التي تقاتل داعش. وسنواصل العمل عن قرب مع الحكومة التركية». وتلخص هذه الجملة سياسة أميركا والتي تؤكد على التعامل مع تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي لقتال داعش.

الأمم المتحدة ليست في وضع «يتيح لها التحقق» وواشنطن «لا يمكنها تأكيد المزاعم»

العليا للمفاوضات تتهم روسيا باستخدام «أسلحة حارقة» في حلب

| وكالات

طلبت الأمم المتحدة من الحكومة السورية التصديق بشكل كامل على خطتها لإيصال مساعدات إنسانية، للشهر المقبل «دون تأخير»، على حين عبرت الأمم المتحدة عن «قلقها» بعد مزاعم عن استخدام روسيا أسلحة حارقة من الجو وقنابل عنقودية في محافظة حلب. وحسب وكالة «رويترز» للأنباء، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق: «نشعر بقلق بشأن تقارير عن استخدام أسلحة حارقة في حلب بسورية»، مشيراً إلى أنهم ليسوا في وضع (يتيح لهم) التحقق من هذه التقارير. ووفقاً للوكالة، لم يتسن على الفور الوصول للبعثة الروسية في الأمم المتحدة للتعليق. وكانت «العليا للمفاوضات» دعت الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الخميس، إلى فتح تحقيق في اتهاماتها بأن روسيا استخدمت بشكل متكرر قنابل حارقة تطلق من الجو في سورية.

وكتب منسق «الهيئة العليا للمفاوضات» رياض حجاب إلى بان قائلاً: «أطلقت قوات جوية روسية بصورة متكررة قنابل حارقة وقنابل عنقودية لقتل وترهيب المدنيين السوريين ومن بينها عشرة حوادث موثقة على الأقل»، حسب «رويترز».

وأضاف قائلاً: «لقد انتهكوا معاهدة حظر وتقييد أسلحة تقليدية معينة وخرقوا القانون الإنساني الدولي».

وأبلغ المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي، الصحفيين في واشنطن، أن الولايات المتحدة لا يمكنها تأكيد مزاعم المعارضة السورية، لكنه قال: «إن واشنطن تتعامل مع هذه المزاعم على محمل شديد الجدية».

وأضاف قائلاً: «بصرف النظر عن القنابل التي يستخدمونها (الروس) فإنهم يجب ألا يقصفوا الجماعات الملتزمة بالقتال ضد تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية أو المدنيين».

وأضاف حق: «نأمل في أن تمتنع كل الأطراف والدول المشاركة في الصراع عن استخدامها بهذه الطريقة».

يشار إلى أن الأسلحة الحارقة تحتوي على مواد تؤدي لاشتعال النار في الأجسام أو إصابة الأشخاص بحروق، أما الذخائر العنقودية فإنها تنفجر في الجو لتنثر قنابل أصغر حجماً فوق منطقة كبيرة لتصيب أكبر عدد من الأفراد، وتحظر معاهدة الأسلحة التقليدية كلا السلاحين.

إحدى غارات التحالف على مواقع لداعش في محافظة حلب (رويترز)

من جهة ثانية، قال حق في مؤتمر صحفي عقده في مقر المنظمة الدولية بنيويورك، حسب وكالة «الأناضول» للأنباء: إن «الأمم المتحدة سلمت الحكومة السورية خطتها لإيصال مساعدات إنسانية، لشهر تموز المقبل، وطلبت منها التصديق بشكل كامل عليها دون تأخير».

وأوضح حق، أن الخطة تستهدف ١,٢ مليون شخص، في المناطق المحاصرة، وتلك التي يصعب الوصول إليها.

وأضاف: «منذ بداية العام الحالي تلقى أكثر من ٩٠٠ ألف شخص مساعدات متعددة، بما في ذلك مواد غذائية تكفي لمدة شهر واحد على الأقل، وذلك عبر القوافل المشتركة بين الوكالات الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها».

ولفت حق إلى أن القوافل المشتركة للمساعدات الإنسانية سلمت، يوم الخميس، مساعدات منقذة للحياة إلى ٣٧,٥٠٠ شخص في مدينة جيرود، المدرجة ضمن المناطق التي يصعب الوصول إليها بريف دمشق.

وأشار إلى أن قافلة أخرى من المساعدات وصلت، أول أمس، إلى ٢٢,٥٠٠ شخص، في حي الشيخ مقصود، بالجزء الشرقي من مدينة حلب.

قولاً واحداً

بوابة دمشق والمنامة

مازن بلال

تصريحات قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، تكشف بعضاً من تصورات العلاقات الإقليمية، وإمكانية رسم تحولات متسارعة خصوصاً بعد مشروع تطبيع العلاقات بين تركيا و«إسرائيل»، ورغم أن ما قاله سليماني يرتبط بمملكة البحرين لكنه في العمق موجه ضد محور كامل، ويتعامل مع مستقبل الشرق الأوسط وليس فقط «أمن الخليج»، فبالنسبة لإيران هناك احتمالات إقليمية وليس أزمة محلية مرتبطة بالجناح الغربي لإيران، وهناك أيضاً صراع حاد في سورية في مواجهة المحور نفسه، إضافة لصراع مفاهيم يرتبط بهوية المنطقة على مستوى العالم.

من رأى تصريحات سليماني «تهديدات» كان يحاول خلق مناخ مختلف لما يحدث في عموم المنطقة، فالمسألة تتجاوز البعد المرسوم لتجريد الشيخ عيسى قاسم من الجنسية، لأنها تدخل في رسم حدود الصراع في المنطقة وفي محاولة فرض ظاهرة موحدة في عواملها من دمشق وصولا إلى البحرين، وقرار المنامة ينقل وصول صراع المحاور إلى التفاصيل المرتبطة بالمواطنة، الأمر الذي يشكل فرزاً حقيقياً لن يطول البحرين فقط بل سيصبح مقياساً لجميع الأطراف؛ ما يفتح بيئة حرب أهلية في كامل شرقي المتوسط.

عمليا فإن الموقف الذي أعلنه سليماني يحمل نقطتين أساسيتين:

– الأول هو رسم موقف «الأمن الإقليمي» الذي يمكن أن يهتز نتيجة هشاشة الوضع العام في شرقي المتوسط، فالدفاع عن الشعب البحريني» هو ساحة أساسية في خلق التوازن في المواقف وردع إشعال الصراعات الإضافية، فمن دمشق إلى صنعاء وصولا إلى المنامة؛ أصبح من الصعب السيطرة على الانهيارات الحاصلة، والموقف من البحرين وشعبها يضع حدودا لإمكانية الانحدار الحاصل.

ما قدمته تصريحات سليماني رغم كونه مرتبطاً بالأمن الإقليمي عموما، لكنه في المقابل لم يخرج عن التحذيرات ولم ينتقل باتجاه فرض الحلول، بل تترك مساحة للبحث لجعل منطقة الخليج أكثر هدوءاً، في المقابل فإن السعودية تقوم بشكل مباشر بتجزئة الأمن الإقليمي، وهي تاريخيا اتبعت إستراتيجية واضحة في هذا الإطار مع دول مجلس التعاون، ابتداء من الحرب الإيرانية – العراقية وانتهاء بالصراع القائم حالياً في البحرين وفي سورية.

– الثاني محاول عرقلة إنشاء محور متكامل تقوده السعودية يحارب بالوكالة في سورية، ومباشرة في اليمن والبحرين، فالصراع كما تراه المملكة العربية السعودية هو «قوس جغرافي» في مواجهة إيران.

رد الفعل الإيراني بقي ضمن حالة دفاعية في مواجهة الرياض؛ ابتداء من تورطها في أحداث جنوب الشرق الإيراني، وفي الأهواز وأخيراً في دعم «داعش»، فالإستراتيجية الإيرانية اتجهت نحو نظام أمن إقليمي لا يدخل بشكل تنافسي، في حين كانت الرياض تحديدا تنظر نحو «مرجعية» القرار الإقليمي وليس البحث عن إستراتيجية للحفاظ على الاستقرار في شرقي المتوسط، ومطالبة السعودية بتحييد إيران عن «المسألة الفلسطينية» مؤشر أساسي على توجهات السعودية في إطار النظام الإقليمي عموماً.

ابتداء من البحرين هناك مساحات متضاربة لتشكيل المنطقة، ولإعادة صياغة الحرب في سورية نحو محور يتجه نحو إيران ويرتبط أساسا بإعادة توزيع القوة لدول المنطقة، فحدة تصريحات سليماني تعكس مصيرية الصراع ليس في البحرين بل ضمن مفهومين: الأول يشاهد الأمن الإقليمي ضمن دائرة واحدة، في حين الثاني يريد تشكيل محاور أساسية تبقي خطوط الصراع قائمة وتسعى لمحاصرة إيران، فالحرب القائمة تقدم نموذجين في رؤية الجغرافية من السواحل السورية إلى سواحل الخليج، والبحث عن معنى التهديدات في تصريحات سليماني تعكس في النهاية البحث عن تصعيد دائم يقلل احتمال استقرار المنطقة.

سيتم حل المسألة تدريجياً

مسؤول روسي: سعداء بقبول طلب سورية ومصر الانضمام إلى منظمة شنغهاي

| وكالات

أعلن الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون منظمة شنغهاي للتعاون باختيار حكيموف أن عدة دول بينها سورية ومصر ترغب بالانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، معرباً عن سعادته بذلك. وتضم منظمة «شنغهاي للتعاون» كلاً من روسيا، الصين، كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان وطاجيكستان، وهناك خمس دول أخرى لها صفة مراقب بينها إيران، الهند وباكستان وثلاث دول شركاء في الحوار مع المنظمة بيلاروس، تركيا وسيريلانكا.

وأكد زعماء منظمة «شنغهاي» في ختام قمتهم، في العاصمة الأوزبكية طشقند أول أمس، ضرورة الحفاظ على «وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها»، مشددين على «أن التسوية السياسية للأزمة (السورية) لا بديل عنها، ومن شأنها أن تسمح للشعب السوري بتقرير مستقبله بنفسه». وأعرب الزعماء عن «قناعتهم باستحالة محاربة الإرهاب بصورة فعالة، إلا بتضافر الجهود الدولية»، ودعوا «الأمم المتحدة إلى تبني معاهدة شاملة حول محاربة الإرهاب في أقرب وقت ممكن».

وعلى هامش انعقاد القمة قال حكيموف للصحفيين: إن «سورية ومصر طلبتا الانضمام في العام الماضي». وأوضح أن سورية توجهت بطلب الحصول على صفة «دولة مراقب» في منظمة شنغهاي للتعاون، وأضاف «لكن تم توضيح أنه للحصول على هذه الصفة ينبغي أن تكون الدولة الطالبة أولاً شريكاً في الحوار مع المنظمة». ومنتصف العام ٢٠١٥ الماضي، أكد الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون ديميتري ميزينتسيف أن المنظمة ترحب بطلب سورية الانضمام إليها، موضحاً أن الطلب ستتم دراسته وفق القواعد التنظيمية المعتمدة في المنظمة.

وأشار المسؤول الروسي إلى أن «هذه المسألة سيتم حلها تدريجياً، وسنوضح لأصدقائنا (السوريين والمصريين) أننا سعداء بقبول طلباتهم وسندرسها ونقيمها».

في خرق لكل القوانين والاتفاقات الدولية

«إسرائيل» تسمح لشركة أميركية بالتنقيب عن النفط في الجولان المحتل

| وكالات

على الرغم من أن اتفاقيات لاهاي الدوليّة تحظر على سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلال الموارد الطبيعيّة، ومنها التنقيب عن النفط أو الغاز في الجولان العربي السوريّ المحتل، سمحت «إسرائيل» لشركة «جني للطاقة»، وهي شركة مرخصة في ولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة الأميركية، بالتنقيب واستثمار النفط في الجولان.

ويدير الشركة، وفق ما نقل موقع «كلنا شركاء» الإلكتروني المعارض، آشي إيتيم وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي الذي له تصريحات من قبيل: (إنه لا يمكننا أن نعيش بين كل هؤلاء العرب... بعضهم يجب أن يرحل من هنا).

ويكفي معرفة أسماء كبار المستثمرين في هذه الشركة لمعرفة نفوذهم وكيف استطاعوا الحصول على التراخيص غير القانونية، ومن بين المستثمرين «ديك تشيني: نائب الرئيس الأميركي السابق، وروبرت مردوخ صاحب الإمبراطورية الإعلامية الكبرى، واللورد جاكوب روتشيلد، وجيمس ويلسي رئيس الـ«سي آي إي» السابق، ولاري سمرز وزير الخزانة الأميركية السابق، وبيل ريتشاردسون، حاكم نيو مكسيكو السابق»، إضافة إلى عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى السابقين في الحكومات الأميركية.

وأنهت الشركة أخذ عينات وبدأت بتحليلها لاختيار أماكن الحفر.

وقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيليّة، يوم الثلاثاء الماضي، قراراً بالسماح لشركة «أفيك» الأميركيّة، التابعة لمجموعة (Genie Energy) العالميّة، بالتنقيب عن النفط في الجولان العربيّ السوريّ المحتّل.

وأشارت صحيفة «هآرتس» العبريّة، وفق ما نقلت عنها مواقع إلكترونية معارضة، إلى أنه وفقاً للمعطيات الرسميّة لوزارة الطاقة في إسرائيل، تستعد شركة «أفيك» الأميركية البدء بتنقيب تمهيدي عن النفط في الجولان المحتل بحفريات يتراوح عمقها بين ١٢٠٠ و٢٠٠٠م.

وقالت الشركة في بيانٍ رسميّ، أوردته «هآرتس»: إن «الشركة تفتخر بأنها ستقود المشروع الوطنيّ للتنقيب عن النفط في الجولان. وعبّرت عن رضاها التام من قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة، لافتةً إلى أنه يتحتّم على السلطات الإسرائيليّة السماح للشركة بالتنقيب عن موارد الطاقة في الجولان، لما في ذلك من مصالح إستراتيجية واقتصاديّة للدولة العبريّة».

وقالت الشركة أيضاً: إن «إنتاج النفط في إسرائيل سيؤدّي إلى دفع الدولة باتجاه الاستقلال من التزّود بالنفط من خارج إسرائيل، وإنّ هذا الأمر سيُدخل مليارات الدولارات إلى خزينة إسرائيل».

وفي منتصف التسعينيات قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة يتسحاك رابين وقف كل عمليات البحث عن الغاز والنفط في الجولان، وذلك في إطار تسهيل مسيرة المفاوضات التي جرت حينها، ولم تسمح أي حكومة إسرائيلية منذ ذلك الوقت بتجديد عمليات التنقيب.

وتدّعي وزارة الطاقة الإسرائيلية أن الجولان لا يُعتبر منطقة محتلة وفق القانون الإسرائيليّ، إذ جرى ضمه لإسرائيل رسمياً منذ أكثر من ٣٣ عاماً، هذا إضافة إلى أنه جرى التصديق على سريان مفعول قانون النفط والغاز الإسرائيلي على الجولان فور احتلاله عام ١٩٦٧.

وكشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، حسب وكالة «يو بي آي» الأميركية للأنباء، عن أن وزير الطاقة الصهيوني عوزي لانداو، قرر فتح منطقة الجولان المحتل لأعمال تنقيب عن النفط، وأن الحكومة صدقت «سراً» على هذا القرار.

ورجحت الصحيفة أن تكون لهذا القرار انعكاسات سياسية دولية بعيدة المدى في تلميح إلى قيام الحكومة الصهيونية باستخراج موارد طبيعية بمنطقة خاضعة للاحتلال.

واحتل الصهاينة الجولان العربي السوري في عدوان حزيران عام ١٩٦٧، وأصدر الكنيست قراراً في عام ١٩٨١ بضمها للكيان الصهيوني، الأمر الذي اعتبرته الأمم المتحدة غير شرعي وقوبل بانتفاضة شعبية عارمة من أهالي القرى المحتلة في الجولان.

وأشارت الصحيفة إلى أن طبقة البازلت البركانية التي تغطي الجولان المحتل تخلق مصاعب أمام إجراء مسح جيولوجي لطبقات الأرض في الجولان، لكن في حال نتج عن عمليات التنقيب العثور على نفط أو غاز فإن من شأن ذلك أن يصعد الانتقادات الدولية للكيان الصهيوني ويصعد التوتر بينه وبين سورية.

وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي أجرى الكيان الصهيوني محاولات للتنقيب عن النفط في الجولان وتوقفت خلال فترة حكومة إسحاق رابين، لكن في عام ١٩٩٦، بعد صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم في ولايته الأولى كرئيس للوزراء تعالت أصوات بتجديد التنقيب عن النفط في الجولان.

ونددت سورية في حينه بهذه الأصوات، على حين نفت الحكومة الصهيونية تنفيذ عمليات تنقيب عن النفط في الجولان. وفي موازاة قراره بالتنقيب عن النفط في الجولان قرر لانداو أيضاً وقف عمليات تنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط.

وهذا الخرق الصهيوني الفاضح للقرارات الدولية بسرقة النفط في الجولان المحتل يضاف إلى جملة الجرائم المتواصلة للكيان الصهيوني الذي يقوم منذ عشرات السنين بسرقة المياه من الجولان المحتل ولا سيما مياه بحيرة مسعدة وتحويلها إلى المستوطنات ومجمعات المياه الاصطناعية ما يشكل كارثة اقتصادية وبيئية كبيرة للمواطنين السوريين الجولانيين الأمر الذي يحتم على الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل المسؤولية في منع الكيان الصهيوني من مواصلة هذه الانتهاكات وإلزامه بتطبيق القرارات الدولية وبنود اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

باحث أميركي: داعش يشكل خطراً فريداً

| وكالات

اعتبر المستشار في معهد واشنطن للأبحاث، دنيس روس أن تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية يشكل خطراً فريدا لأسباب ثلاثة.

وأوضح روس أن أولها يكمن باستخدام داعش وسائل التواصل الاجتماعي، بأسلوب متقن ومهني ومصمم لاستقطاب الشبان المستبعدين والمهمشين في المجتمع. والثاني أنه يشكل مصدر إلهام للهجمات الفردية وخاصة بفعل دعواته إلى «قتل الكفار». والثالث أن التنظيم يعلن أن مهمته تتمثل بالحاجة إلى توليد مواجهة كارثية مع الكفار لتحقيق النصر النهائي للإسلام.

وأشار روس، حسب ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، إلى أن طريقة هزيمة التنظيم ترتكز إلى عمل واشنطن على إضعاف جاذبية التنظيم «فهو يدعي أن له مهمة إلهية» ولذلك فإن تكبده خسائر عسكرية سيبرهن أن ادعاءه باطل. وفي حين تعمل الولايات المتحدة حالياً على دحره في كل من العراق وسورية، إلا أن صور نجاحاته ستبقى قائمة طالما لم تبطل واشنطن أعظم انتصاراته الرمزية، ألا وهي استحواذه على الموصل في العراق واتخاذه الرقة في سورية عاصمة له. من هنا يعد فقدان رمزية هذه الإنجازات ضرورياً وبالتالي سيستحيل إخفاؤها».

وأضاف روس حسبما نشر معهد واشنطن للأبحاث، إن الاعتداءات الأخيرة في سان برناردينو وأورلاندو بينت الخطر المتمثل بالإرهاب المحلي، وسهولة الوصول إلى الأسلحة الأوتوماتيكية، مشيراً إلى أن الحل هو الكشف المبكر عن احتمالات التطرف، والتعاون الفعال مع المجتمعات المسلمة. وحذر روس من أن مجافاة المجتمعات المسلمة ليست الطريقة الصحيحة لحملها على المشاركة في هذه الجهود.